وهناك ملاحظتان هامتان ضروريتان لنجاح الاستراتيجية العربية الجديدة . اولاهما ، ضرورة تنسيق العمل السياسي مع العمل العسكري ، ومتابعة العمل في مجال المناورة السياسية الخارجية لتدعيم العلاقات مع المعسكر الاشتراكي وبلدان العالم الثالث ، وربح القارة الاوروبية ، وتخليص قطاع كبير من الرأي العام العالمي من ضباب الخداع الصهيوني ، وتحييد — ان لم نقل اكتساب — شرائح واسعة في المجتمع الاميركي بعد كشف التناقض الجذري بين المصالح الاميركية الوطنية والمصالح الاسرائيلية ، وجسامة التأثيرات الاقتصادية — السياسية السلبية التي تنعكس على المصالح الاميركية من جراء دعم الادارة الاميركية لاسرائيل بلا حدود .

أما الملاحظة الثانية ، فهي تتمثل في ضرورة الانتباه لكل مظاهر التحول السياسي العالمي ، وعدم الاندفاع وراء الحل العسكري البحت المعزول عن الوضع السياسي العالمي ، وتجاهل تحديدات العمل العسكري حتى ولو سمحت موازين القوى المحلية بذلك ، لان تجاهل هذه الحقيقة ، ومحاولة فرض الامر الواقع عن طريق القوة المسلحة وحدها ، تعني استقطاب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة ، كما تعني خسارة المناورة السياسية الخارجية اذا تم فرض الامر الواقع وراء حدود هدنة ١٩٤٩ دون اعداد سياسي مسبق .

ويدفعني الى هذا القول ما يردده بعض المنظرين العرب الذين ينظرون الى الصراع العربي بمعزل عن الواقع الدولي ، ويفصلون هذا الصراع عن مجمل التوازنات والارتباطات العالمية . ويعتقدون من جراء ذلك، ان قلب ميزان القوى في المنطقة لصالح العرب، واستغلال الوضع العسكري الملائم لتسديد ضربة قاصمة سريعة الى اسرائيل، وفرض الامر الواقع ، هو الحل الوحيد للنزاع العربي — الاسرائيلي . والحقيقة ان رأيهم كان بعيدا عن الصحة قبل حرب ١٩٦٧، ثم اتسم بصحة نسبية بعد هذه الحرب. ويرجع السبب في ذلك الى ان سياسة فرض الامر الواقع (استراتيجية السلامي او القضم المادي المتعاقب) سياسة تمارسها الدول الكبرى ، او دولة ثالثة تابعة لها ، في منطقة حيوية جدا بالنسبة اليها ، وهامشية بالنسبة الى الدول الكبرى الاخرى المناوئة . وتعتمد الدول التي تفرضها على ان الطرف الاخر سيحجم عن التدخل لقناعته بمصداقية الدولة المحتلة ، واستعدادها او استعداد الدولة الكبرى التي تقف وراءها للصدام في هذه النقطة من العالم ، من أجل هدف هامشي .

ولقد طبق هتلر هذه السياسة قبل الحرب العالمية الثانية في السار ، والانشلوس ، وتشيكوسلوفاكيا ، دون ان تتحرك بريطانيا وفرنسة ، وعندما طبقها في بولونيا ، متجاوزا حدود مصالح الحلفاء ، وقعت الحرب العالمية الثانية . ولقد ازدادت أهمية تطبيق هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية وبدء عصر التوازن النووي ، اذ صار فرض الامر الواقع يتم تحت مظلة ذرية ، ويعني بالنسبة الى الطرف الاخر ان عليه ان يصطدم مع فارضي الامر الواقع ذريا في سبيل الدفاع عن هدف هامشي .

لقد استطاع الاميركيون مثلا فرض الامر الواقع في عام١٩٦٧ — عن طريق دولة ثالثة (اسرائيل) — كما فرضوا الامر الواقع في قبرص بواسطة الاتراك دون ان يستطيع السوفيات التدخل . وفي عام ١٩٥٦ فرض السوفيات الامر الواقع في المجر ، ثم فرضوه في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ وفي بنغلادش في عام ١٩٧١ ، دون ان يستطيع الاميركيون التدخل . وترجع سلبية الطرف الاخر في الحالات المذكورة آنفا الى تفاوت اهمية الهدف بالنسبة الى القوتين الاعظمين . ولكن هناك حالات فشلت فيها سياسة فرض الامر الواقع : كوريا ١٩٥٠ — ١٩٥٣ ، وحرب السويس ١٩٥٦ ، وحرب